تبلغ ٣٦,٧ بالمئة. وقد بلغ عدد الاميين في المخيم ٢٥٧٠ شخصا.

ومن الظواهر الأساسية التي تشير الى تدنٍ في واقع التعليم:

١ ـ النقص الشديد في عدد الغرف الدراسية، وعدم السماح باقامة أي غرفة اضافية ، في الوقت الذي تعتبر غالبية الغرف الدراسية غير صالحة للاستعمال.

٢ ـ الاعتداءات المتكررة على مدارس المخيمات واقتحامها، سواء من قبل السلطات العسكرية، أو من قبل فرق المتطرفين الصهيونيين. وهذا من شأنه أن يدفع الكثير من الطلبة الى ترك مقاعد الدراسة والتسرب خارج الحياة الدراسية.

٣ ـ الاجراءات المتنوعة التي تقوم بها سلطات الاحتلال لتشويه مناهج الدراسة، واحباط كل محاولة للاصلاح، وغلق مراكز الشباب الاجتماعي في المخيمات، بالاضافة الى اتخاذ اقسى العقوبات ضد العناصر الطلابية الناشطة في المخيم؛ وهذه الظواهر يمكن رصدها، بشكل بارز، في مخيمي الدهيشة والعروب.

عموماً، لقد اتبعت سلطات الاحتلال، في المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، السياسة التعليمية ذاتها التي اتبعتها في الاراضي المحتلة العام ١٩٤٨. فالمدارس والمؤسسات في الضفة وقطاع غزة تدار بشكل مباشر من قبل الحاكم العسكري، وذلك بموجب القانون ٨٥٤ الذي يلغي قانون التعليم الاردني الرقم ٦ لعام ١٩٦٤. وبموجب هذا القانون، تضع السلطات الاسرائيلية قيوداً واسعة على التعليم الجامعي. ذلك لأن القانون يعتبر رخص الجامعات مؤقتة، ويجب تجديدها سنوياً. ويتحكم القانون في تعيين المدرسين، ويحاول الفصل بين الضفة وقطاع غزة(١٥).

وقد أوردت احدى الوثائق الصادرة عن الامم المتحدة بعض الحقائق عن التعليم في الارض المحتلة على الشكل التالي:

«ما زالت الحياة الجامعية وحالة التعليم تعاني كثيراً من القيود التي فرضتها الادارة العسكرية على الحريات والبرامج والبحوث الجامعية . ففي العام ١٩٨٣، تكررت عدة مرات حالات اغلاق الجامعات وطرد الاساتذة الذين رفضوا التوقيع على تعهدات مكتوبة تتعلق بالاوامر العسكرية وحالات العقاب الجماعي، [كذلك] اعتقال الطلاب واطلاق النار على المتظاهرين من قبل الجنود، مما أسفر عن مقتل بعض الطلاب . ويشمل التعليم العام في الاراضي المحتلة التعليم الابتدائي، والاعدادي، والثانوي، وتوفره مدارس خاصة ومدارس حكومية تديرها ' الاونروا ' بالاشتراك مع ' اليونسكو'. وقد بلغ عدد التلاميذ المسجلين في السنة الدراسية ١٩٨٣/١٩٨٤، في الضفة الغربية، ٣٩٥٩٣ تلميذاً في ٩٨ مدرسة، يتولى التعليم فيها ١٢٨١ معلماً.

«وفي الارض المحتلة خمس جامعات ، يدرس فيها [٩١١٧ طالباً وطالبة]، حسب احصاء العام ١٩٨٢. وقد كان لهذه الجامعات هامش بسيط من الحرية، سرعان ما جاء قانون الحاكم العسكري الرقم ٨٥٤ والغى هذا الهامش.

«أما المناهج الدراسية، فقد أفرغت من كل مضامينها الوطنية القومية، وتعرضت للحذف والتغيير والتزييف وهذا ما يتعارض مع مبادىء القانون الدولي. لقد حذفت كل الموضوعات المتعلقة بتاريخ شعب فلسطين، أو قضيته، كما حذف عدد كبير من الآيات القرانية والاحاديث النبوية التي تدعو الى الجهاد. وفي كتب الجغرافيا، زيف الكثير من الاسماء العربية للمدن والقرى واستبدلت بأسماء